

Distr.
LIMITED

A/C.2/47/L.16
2 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٢ من جدول الأعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

باكستان*: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ١٤٨/٤٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د/١٨ - ٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ، الوارد في مرفق قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا^(١) ، والأحكام المتعلقة بإيجاد حل دائم لأزمة الديون الخارجية ، الواردة في الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ ، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢^(٢) ،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ .

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ٣ - ١٤

أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الأول .

(٢) انظر (A/CONF.151/26(Vols. I, II and Corr.1, and III) .

وإذ تلاحظ التطورات غير المنتظمة فيما يتصل بحل مشكلة الديون الخارجية لدى البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ أيضا أن الدول النامية المدينة هي التي استعادت وحدها إمكانية الوصول للأسواق المالية الدولية ، وأن الاقتراض ، حتى بالنسبة لهذه البلدان ، ينطوي على تكاليف باهظة ، بما فيها ارتفاع أقساط الفائدة ،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون لدى البلدان النامية المتوسطة الدخل ، مما يؤثر بشكل معاكس على جهود التنمية والنمو الاقتصادي فيها ، وإذ تكرر القول بضرورة معالجة مشكلة الديون المستمرة لدى تلك البلدان من خلال اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف عبء الدين ، على أن يؤخذ في الحسبان في هذا السياق عدم وجود تدابير مناسبة لتخفيف عبء الدين ، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل ،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا استمرار وجود عبء الديون المرهقة وخدمات الديون لدى البلدان المنخفضة الدخل ، رغم التدابير الحالية ،

وإذ تلاحظ أيضا المبادرات الأخيرة المتصلة بحل مشكلة الديون لدى البلدان النامية ، ولا سيما قيام نادي باريس باعتماد شروط تورنتو المعززة ، وإبرام اتفاقات عديدة بشأن تخفيض الديون التجارية وعبء خدماتها ،

وإذ تلاحظ حالات الإعفاء الكبيرة من الديون وتخفيض الديون التي وافق عليها نادي باريس لصالح بلدين متوسطي الدخل ، وإذ تدرك الحاجة إلى تقديم تخفيضات مماثلة للديون إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأخرى المتوسطة الدخل ،

وإذ تشدد ، مع هذا ، على أن أثر تدابير تخفيف عبء الديون قد يكون مؤقتا في غياب بيئة اقتصادية دولية مواتية ، تتضمن توفر نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية ،

وإذ تدرك الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان النامية المدينة من أجل تنفيذ برامج للاستقرار والتكيف الهيكلي ، وزيادة المدخرات والاستثمارات ، وتخفيض التضخم ، وتحسين الكفاءة الاقتصادية ، مع مراعاة حالة الضعف التي تعاني منها الطبقات الأكثر فقرا من سكانها ،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عبء الديون وخدمة الديون يشكلان في بلدان نامية كثيرة إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون إعادة تنشيط النمو والتنمية بالرغم مما قامت به تلك البلدان من إصلاحات اقتصادية غالبا ما كانت مضمينة ،

وإذ تلاحظ أن الارتباط الوثيق بين أزمة الديون والركود الاقتصادي الفعلي في معظم البلدان النامية يتطلب اتخاذ تدابير إضافية لتأمين وصول جميع البلدان النامية على نحو سريع إلى حل دائم لمشكلة ديونها الخارجية ،

وإذ تلاحظ أيضا أن البلدان النامية قد واصلت الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدماتها في حينها ، رغم القيود المالية الخارجية الشديدة ، وتحمل تضحيات كبيرة في مجال الخدمات الأساسية الملائمة لسكانها ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية^(٣) ؛

٢ - ترحب بإبرام اتفاقات عديدة بشأن تخفيض الديون وخدمة الديون ، وبالنداء الذي وجه في مؤتمر القمة الاقتصادي بميونيخ من قبل الدول الصناعية الرئيسية السبع فيما يتصل باتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون لصالح البلدان ذات الدخل المتوسطة الدنيا والمثقلة بالديون^(٤) ؛

٣ - ترحب أيضا يشطب جزء من الدين الرسمي الثنائي من قبل بعض المانحين بالنسبة لأقل البلدان نموا ، وتطالب باتخاذ مزيد من التدابير الهامة ، ولاسيما ضرورة الاضطلاع بإجراءات مستديمة شاملة لمعالجة المديونية الخارجية لدى تلك البلدان ؛

٤ - تعرب عن تقديرها للتدابير التي أعلنتها حكومة فرنسا مؤخرا لمعالجة مشكلة الديون لدى بعض البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل ، وتشجع على تطبيقها ، وتحث جميع البلدان الدائنة على اتخاذ تدابير مماثلة بالنسبة لجميع البلدان النامية المدينة ؛

٥ - تلاحظ مع القلق تراكم المتأخرات المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية ، إلى جانب عدم توفر أي آلية رسمية لإعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف لدى البلدان النامية ؛

٦ - تشدد على أن الممارسات الضريبية والتنظيمية والمحاسبية في البلدان الصناعية مازالت تضع عقبات لا داعي لها فيما يتعلق بوصول البلدان المدينة إلى قروض جديدة ، كما أنها ما زالت تزيد من تكاليف هذه الديون على نحو غير ملائم ؛

٧ - تشدد أيضا على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون ، بما في ذلك مواصلة إلغاء أو خفض الديون وخدمة الديون المتصلة بالديون الرسمية والتجارية ؛

(٣) A/47/396 .

(٤) انظر A/47/375-S/24429 .

- ٨ - تشدد كذلك على ضرورة القيام ، على أوسع نطاق ممكن وبأسرع ما استطاع ، بتنفيذ المبادرات الأخيرة في مجال تخفيض الديون وخدمة الديون ، وضرورة اتخاذ خطوات جديدة انطلاقاً من تلك المبادرات ؛
- ٩ - تشدد على ضرورة تعزيز وتوسيع نهج تخفيف عبء الديون حتى تشمل جميع أنواع الديون والبلدان المدينة ، مع إدخال تدابير ترقبية لمنع تكاثر مشكلة الديون ؛
- ١٠ - تدرك الحاجة إلى توفير دعم دولي لجهود البلدان النامية المدينة حتى تستمر في تهيئة شبكات سلامة اجتماعية مناسبة من أجل الفئات الضعيفة الأشد تضرراً من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة ؛
- ١١ - تشدد على أهمية دعم المجتمع الدولي للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق إصلاح اقتصادي ، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات وخفض التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية ، مع مراعاة ضعف الطبقات الأكثر فقراً من سكانها ؛
- ١٢ - تسلم بحاجة البلدان النامية المدينة إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري ، وأسعار السلع الأساسية ، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ، والممارسات التجارية ، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى الخروج بنتيجة متوازنة طيبة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بما يفضي إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها بما يعود بالنفع على جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ؛
- ١٣ - تكرر ضرورة اتباع نهج منسق يشمل البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة الدائنة والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، بغية تخفيض الديون وخدمة الديون لدى البلدان النامية على نحو يتجاوز كثيراً نطاق الشروط الراهنة ، بما يتيح تحقيق الانتعاش والنمو والتنمية في البلدان النامية ؛
- ١٤ - تشدد على ضرورة توفير موارد تساهلية كبيرة خارجة عن نطاق الديون للبلدان النامية ، بهدف حفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لدى تلك البلدان ؛
- ١٥ - تدعو الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، الدائنة ، إلى أن تراعي على النحو الواجب ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون للتقليل من وطأة الدين ، كما أن الموارد المالية الجديدة لازمة أيضاً لزيادة معدل الاستثمار وتعجيل النمو الاقتصادي بالبلدان النامية ؛

١٦ - تحت المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة والتوسع في تطبيقها ، وذلك من قبيل التنازل عن الديون مقابل أصول رأسمالية ، والتنازل عن الديون مقابل حماية الطبيعة ، والتنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية ؛

١٧ - تشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات مستمرة في مجال معالجة مشكلة الديون لدى البلدان المنخفضة الدخل ، وتطالب ، في هذا الصدد ، بتنفيذ شروط تورنتو المعززة ، على نحو عاجل واسع النطاق ، بالإضافة إلى تحسينها بشكل سريع ، من أجل الاضطلاع بمجابهة كاملة لمشكلة الديون المستمر القائمة بتلك البلدان ؛

١٨ - تدعو الجهات الدائنة إلى تجديد المبادرات والجهود وإلى توسيع نطاقها للتصدي لمشاكل عبء الديون التجارية المتزايد الذي يثقل كاهل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ؛

١٩ - تحت البلدان التي لم تستجب بعد لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د/٩ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(٥) ، بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية لدى أقل البلدان نمواً أو توفير إعانة معادلة له ، أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية ؛

٢٠ - تحت البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على النظر في تقديم دعم مالي جديد للبلدان النامية التي تزرع تحت عبء الديون الثقيلة ومع ذلك ما برحت تدفع ما يترتب عليها لخدمة الديون وتضي بالتزاماتها الدولية ؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

- - - - -

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول والتصويب ، المرفق الأول .